# مسار العدالة الانتقالية ومقاضاة مرتكبي الإبادة الجماعية في كمبوديا

# The path of transitional justice and the prosecution of genocide in Cambodia

تاريخ إرسال المقال : 2018/02/05 تاريخ قبول المقال للنشر: 2018/02/28

د. حميداني سليم / جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

**ملخص :**

يتم اللجوء إلى مسار العدالة الانتقالية في المجتمعات التي شهدت نزاعات عنيفة بين مكوناتها، وذلك على أمل تجاوز مآسي الماضي، وبناء مستقبل أفضل قائم على إزالة العداءات والأحقاد، وتعويض الأضرار والمساواة أمام القانون، وتمثل كمبوديا كدولة شهدت أحد أسوأ الفظائع في القرن العشرين، نموذجا للقدرة على التعامل مع جرائم النظام السياسي تجاه الشعب، وفي مقدمتها جريمة الإبادة الجماعية التي قضى بواسطتها الخمير الحمر على قرابة ربع سكان البلاد.

إن تأصيل مسار العدالة الانتقالية في كمبوديا، جاء بتوافق داخلي على خيار المصالحة وتجاوز الماضي ومنع حدوث ذلك مجددا، كما كان عن طريق إلتزام دولي ترعاه الأمم المتحدة في إنهاء سياسة اللاعقاب، وإحقاق حقوق الضحايا، وإيصال رسالة قوية بشأن الإبادة الجماعية كعمل إجرامي سيخضع منفذوه للمتابعة القانونية، والتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية لضحاياه.

**الكلمات المفتاحية :** العدالة الانتقالية ، كمبوديا ، الإبادة الجماعية ، القضاء الدولي ، تعويض الضحايا ، الأمم المتحدة ، الخمير الحمر.

**Abstract:**

The transitional justice option is adopted in societies that have experienced violent conflicts among their Populations, In the hope of overcoming the tragedies of the past and building a better future based on eliminating hostility and hatred, compensation for damages ,and equality under authority of law.

Cambodia, as one of the worst atrocities of the twentieth century, exemplifies the ability to deal with the crimes of the political systems towards the people, in the forefront the crime of genocide by which the Khmer Rouge massacred nearly a

quarter of the Cambodian populations.

The consolidation of the path of transitional justice in Cambodia has come with an internal consensus on the option of reconciliation, overcoming the past and preventing it from happening again, as it was through an international commitment sponsored by the United Nations to end the policy of the no punishment, the realization of victims› rights and the delivery of a strong message against genocide as a criminal act whose executors would be subject to legal follow-up and compensation for the material and moral damages of their victims.

**Keywords**: transitional justice, Cambodia, genocide, international justice, compensation for victims, United Nations, Khmer Rouge.

**مقدمة :**

تشير العدالة الانتقالية إلى عدد من الأساليب التي يمكن استخدامها في تصحيح علاقات الماضي بين مجموعات بشرية وصل الخلاف بينها درجة الصدام والعنف، وطالما قامت هذه العلاقات على إهدار الحقوق، وسلسلة من الانتهاكات الخطيرة، جامعة في ذلك -ضمن سياق التعامل معها-جملة من الإجراءات القضائية وغير القضائية، وكل ذلك من أجل استيعاب عملية التحول السياسي اتجاه التعددية واحترام حقوق الإنسان، مع ما يحمله هذا التحول من أمال وتطلعات.

تدفع العدالة الانتقالية كصيغة قانونية ونشاط سياسي نحو تجنب الانحراف بالعمليات السياسية والتحول الديمقراطي باتجاه الانتقام والدمار المجتمعي، الذي يجد تأثيره في جاذبية فكرة الانتقام واستهداف الأخر، استهدافا يمكن أن نصنفه ضمن جرائم الإبادة، وهي الجرائم التي تقدم كمبوديا نموذجا جيدا لها، حيث قتل أكثر من ثلاثة ملايين فرد، اعتبروا مناوئين للنظام الحاكم، غير أن سلاسة الانتقال من نظام مغلق بقيادة الخمير الحمر إلى نظام أكثر انفتاحا، يدفع بنا في هذه الورقة البحثية إلى التعرض إلى التجربة الكمبودية في جعل العدالة الانتقالية آلية تصالح وبناء، وفي نفس الوقت تدفع نحو دحض عدد من الطروحات التي تروج لثقافة اللاعقاب، أو التنصل من المسؤولية، وهي المسؤولية التي أفضت في كمبوديا إلى هلاك جزء معتبر من السكان، بما يطرح وبجدية مسألة الثقة والرغبة في تجاوز الماضي.

تطرح الورقة البحثية المقدمة ، الإشكال التالي : **هل تمكن الكمبوديون من التعامل الفعال مع وقائع الإبادة الجماعية، عبر محاولة توفير أطر ذلك النمط من العدالة ، أم أنّ الأمر يحتاج لأكثر من ذلك، للقضاء على المنظور الخاص بالإفلات من العقاب؟**

## المحور الأول : سلوك الإبادة والقتل الجماعي على ضوء التجربة الكمبودية

تتنازع الحياة البشرية جملة من التطلعات والرغبات المتناقضة، التي تقتضي من أصحابها أن يبذلوا جهدا في تحقيقها، وفي كثير من الأحيان يتوجب عليهم الدخول في حالة من التنافس والصراع لحماية ما يرونه حقا لهم، أو إزاحة من يعتبرونهم خصوما أو منافسين، أو أعداء بحكم ذلك التعارض، ويعد هذا التوجه سمة طبيعية في حالات الاختلاف الإنساني، غير أن الأمر قد يخرج عن السيطرة نحو سبل أكثر عنفا وأشد وحشية، ضمن مسعى للفتك بالأخر، وهو ما يعبر عنه بالقتل الجماعي أو الإبادة الجماعية التي نحاول تلمس جوانبها في التجربة الكمبودية.

### أولا : مسلك الإبادة الجماعية بين المفهوم والميراث التاريخي

يشير مصطلح الإبادة الجماعية **Génocide** إلى جرائم القتل الجماعي المرتكبة بحق مجموعات معينة من البشر بقصد تدمير وجودهم كلياً، وعبر التاريخ سعت مجموعة بشرية إلى إبادة مجموعات أخرى وإنهاء وجودها، إما لتعارض ديني أو عرقي، أو بهدف الاستيلاء على أراضيها أو تسخير أفرادها كرقيق أو عمال، ويقدم لنا التاريخ نماذجا مرعبة عن هذا السلوك في الشرق الأقصى ، وفي شبه الجزيرة العربية والإمبراطورية الرومانية، وفي بلاد الإغريق القديمة، وضمن الحملات الصليبية والغزو المغولي، وكذا ضمن الموجات الاستعمارية المختلفة خاصة في العالم الجديد ، ويحفل القرن العشرين بتجارب مريرة عن هذا السلوك ، لكن ما كان يغيب آنذاك هو مسألة توصيف هذا المنحى الإجرامي، ففي 22 جوان من عام 1941 غزت ألمانيا النازية الاتحاد السوفيتي، ومع تقدم القوات الألمانية باتجاه الشرق، نفذت القوات العسكرية والشرطة والقوات الخاصة أعمالاً وحشية، دفعت رئيس الوزراء البريطاني في ذلك الوقت، ونستون تشرشل **Winston Churchill**، إلى أن يصرح في أوت 1941 قائلاً: «**نحن أمام جريمة لا أجد لها تسمية**».[1]

في عام 1944، صاغ المحامي البولندي»رافائيل ليمكين **Raphael Lemkin**» - الذي كان قد انتقل إلى واشنطن العاصمة وعمل مع وزارة الدفاع الأمريكية- مصطلح «الإبادة الجماعية» في مؤلفه حكم المحور في أوروبا المحتلة **Axis rule in occupied Europe**، حيث سجّل صور التدمير والاحتلال عبر المناطق التي استولت عليها ألمانيا، ثم قام بتشكيل مصطلح «الإبادة الجماعية»(genocide) بالجمع بين كلمة(geno) ) اليونانية والتي تعني سلالة أو عرق أو قبيلة، مع كلمة (cide) اللاتينية التي تعني القتل، وحينما كان يقوم بصياغة هذا المصطلح الجديد، كان رافائيل ليمكين يضع في اعتباره مفهوم «وضع خطة منظمة تتألف من إجراءات مختلفة، تهدف إلى تدمير الأساسيات الضرورية لحياة مجموعات قومية، بهدف إبادة المجموعات نفسها».[2]

قامت المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ **Nuremberg** في الفترة ما بين 20 نوفمبر1945 و01 أكتوبر 1946 بمحاكمة 22 من كبار القادة الألمان النازيين بتهم الجرائم ضد

السلام وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، والتآمر لارتكاب كل واحدة من هذه الجرائم، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تُستخدم فيها المحاكم الدولية كآلية لما بعد الحرب، وتعمل على إحضار القادة المذنبين أمام العدالة، وسجّل أن كلمة «إبادة جماعية» كانت ضمن عريضة الاتهام، بالرغم من أنها كانت مصطلحًا وصفيًا وليس قانونيًا.

تم إدخال مصطلح «الإبادة الجماعية» أمام منظمة الأمم المتحدة المنشأة حديثا في ذلك الوقت، حيث كانت الوفود من أرجاء العالم تناقش جملة مصطلحات لقانون دولي حول الإبادة الجماعية، وفي 08 ديسمبر 1948، تم تبني النص النهائي بالإجماع، وأصبحت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن منع ومعاقبة الإبادة الجماعية سارية المفعول في 12 يناير 1951، بعد تصديق أكثر من 20 بلدًا حول العالم عليها[3]، وقد تأخر توقيع الولايات المتحدة على هذه المعاهدة، إلى غاية 05 نوفمبر 1988م، حين وقّع الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان **Ronald Reagan** عليها.[4]

في 02 سبتمبر من عام 1998، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (ICTR) أول حكم إدانة بالإبادة الجماعية في العالم يصدر عن محكمة دولية، عندما توصلت المحكمة إلى أن جان بول أكاسيو **Jean-Paul Akayesu** يعد مذنبا بالإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية، عن الأعمال التي شارك فيها وأشرف عليها كعمدة لبلدة تابا **Taba** في رواندا[5].

يستحضر مصطلح الإبادة الجماعية مباشرة إلى الذهن الشر المطلق وإنكار الإنسانية، ويحدد جاك سيميلين ثلاثة رهانات أساسية في دراسته التطهير والتدمير **Purify and destroy**، حيث أن الإبادة الجماعية هي رهان على الذاكرة، حيث يشارك السعي إلى التعرف في بناء هوية المجموعة التي وقعت ضحية الإبادة أو تدّعي ذلك، وهي رهان على العمل من خلال إثارة تعبئة لصالح شعب يتهدده خطر الفناء، وأيضا هي رهان قانوني من حيث كون الإبادة الجماعية صارت في صميم العدالة الجنائية الدولية.[6]

## ثانيا : كمبوديا ومسار القتل الجماعي في ظل الخمير الحمر والحرب الأهلية

عانت عدة دول آسيوية اضطرابات وحروب قاسية، وسط الصراع الذي كان محتدماً بين المعسكرين الشرقي والغربي أوائل سبعينيات القرن الماضي، ولعل أبرز تلك الصراعات ما جرى في كمبوديا المعروفة سابقا باسم كمبوتشيا **Kampuchea**، وهي دولة تقع جنوب شرق آسيا، حيث تحدها تايلاند إلى الغرب والشمال الغربي، لاوس إلى الشمال، وفيتنام من الشرق والجنوب الشرقي، ومن الجنوب خليج تايلند، وتبلغ مساحتها 182 ألف كيلو متر مربع، فيما يبلغ عدد سكانها قرابة العشرة ملايين.

عرفت كمبوديا طيلة الحرب الباردة حالة اضطراب سياسي، من تنازع الروس والأميركيين حولها، إلى جانب الصين التي كانت تعتبر كمبوديا تقع في مدارها الاستراتيجي، مضافا إلى ذلك

آثار الحرب الفيتنامية المجاورة، ففي أبريل 1975م قام مسلحو جماعة «الخمير الحمر» **The Khmer Rouge** وهم تحالف لقوى ماركسية تنتهج العنف الثوري طريقا لتنفيذ تصوراتها الإيديولوجية المغلقة، باقتحام العاصمة الكمبودية بنوم بنه **Penh Phnom**، وأعلنوا انتصارهم على معارضيهم، لتبدأ فترة من إرهاب الدولة، والتي يصفها كثير من المؤرخين بأنها تجربة «الشيوعية الأكثر راديكالية على الإطلاق»، قام الخمير الحمر خلالها بطرد الأجانب خاصة الغربيين، وأفرغوا المدن من ساكنيها، وذلك في مسعى لإعادة البلاد إلى عصر ما قبل المجتمع الصناعي وتأسيس ما اعتبروه المدينة الزراعيّة الفاضلة.[7]

كان الشهود الوحيدون على الإرهاب الذي تضمنته هذه الخطة، هم اللاجئون الذين استطاعوا الوصول إلى الحدود التايلاندية، أما أولئك الذين وصلوا فيتنام فقد أسكتهم الشيوعيون الفيتناميون الذين كانوا لا يزالون في وفاق مع الخمير الحمر، والواقع أن الخمير الحمر ارتكبوا فظاعات غير مسبوقة، حيث كان جنود هذا التنظيم يضربون أطفالا بالأشجار حتى الموت، وراشدين اشتبه بعلاقتهم بالنظام السابق للخمير يقتلون بالهراوات وبالفؤوس، ومات الآلاف بالمجاعة وغياب الرعاية الصحية، وكان القتل يتم بتوفر أي شبهة ضد المستهدف، فتم إعدام الكثيرين لمجرد ارتدائهم نظارات، بما أوحى للخمير الحمر أنهم مثقفون وعملاء للإمبريالية التي تصوروها في أنظمة التعليم الغربية واللباس والطعام، ولقد استمر القتل واتسع خلال الأعوام الثلاثة والنصف اللاحقة من حكم الخمير الحمر، ولم تتم أي محاولة للتدخل من أجل وقف الإبادة الممنهجة ضد الشعب الكمبودي، وعندما تم اقتراح أن يتم تدخل عسكري أمريكي باسم حماية البشرية، رفض الطلب بشدة في بلد مازال لم يتعاف بعد من متلازمة فيتنام.[8]

بحلول ديسمبر 1978 -وبسبب عدة سنوات من الصراع على الحدود وتدفق اللاجئين الفارين من كمبوديا- انهارت العلاقات بين كمبوديا وفيتنام، حيث تسببت خشية بول بوت من هجوم القوات الفيتنامية على بلاده، في اتخاذه لقرار القيام بهجوم وقائي وغزو فيتنام، فعبرت القوات الكمبودية الحدود، ونهبت القرى المجاورة، وعلى الرغم من المساعدات الصينية، تم صد هذه القوات بواسطة القوات الفيتنامية التي غزت لاحقا كمبوديا، واستولت على العاصمة بنوم بنه في 07 يناير 1979م، مقيمة حكومة عميلة لها في البلاد، بقيادة ما سمي جبهة الإنقاذ[9]، وهي مجموعة من اليساريين الكمبوديين غير الراضين عن حكم الخمير الحمر.

أسقط الفيتناميون نظام الخمير الحمر، إلا أنهم نصبوا نظاما شيوعيا عميلا لهم، ورغم أنه اتبع سياسات أقل وحشية من سلفه، إلا أنه استمر نظام أحاديا لم يعالج مأساة كمبوديا، مع حلول عام1980م كانت المناطق الشرقية والوسطى من كمبوديا تحت سيطرة فيتنام وحلفائها من كمبوديا، في حين أن الجزء الغربي من البلاد كان لا يزال يشكّل الساحة الرئيسة للمعارك طوال ثمانينيات القرن العشرين، حيث زرعت الملايين من الألغام الأرضية في مناطق

الريف، وواصل الخمير الحمر- المدعومون من قبل تايلاندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة- السيطرة على معظم أنحاء البلاد، وهاجموا الأراضي غير الخاضعة لسيطرتهم[10]، وأدت هذه الهجمات؛ بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة وحلفائها على النظام القائم، إلى استحالة إعادة الإعمار مما خلف البلاد في فقر شديد.

بعد عقد من الحرب الأهلية في كمبوديا، انسحب فيها الخمير الحمر إلى الأدغال، استردّ البلد اسمه القديم كمبوديا، وعاد الأمير نورودوم سيهانوك **Norodom Sihanouk** بعد 13 سنة قضاها في المنفى الاختياري، وتشكلت حكومة انتقالية إلى وقت توقيع اتفاق السلام في باريس في أكتوبر 1991، ضمن تسوية سلمية شاملة، منحت الأمم المتحدة إمكانية فرض وقف إطلاق النار، والتعامل مع اللاجئين ونزع السلاح فيما عرف باسم سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا المعروفة اختصارا (**UNTAC**)[11]، ما بين فيفري1992 وسبتمبر 1993م، ضمن مسؤولية الإشراف والتعمير والمصالحة الوطنية، وفي 1993 أدت الانتخابات إلى تشكيل حكومة ائتلافية، وكانت تجربة الأمم المتحدة هناك مزيجا من حفظ السلام وفرض السلام، حيث قامت بهذه المهمة قوات مدعومة من الفيتناميين [12]، لكن أدى فشل تسريح أفراد الميليشيات المقاتلة، وارتفاع تكلفة وجود الأمم المتحدة في كمبوديا، إلى إساءة قدرة هذه المنظمة ومن ورائها المجتمع الدولي في النهوض بمسؤولياته في تحقيق العدالة، وإنصاف ضحايا حكم الخمير الحمر والحرب الأهلية في كمبوديا على مدار قرابة 15سنة.

شكّلت سنة 1997م تحديا لمسار الاستقرار في كمبوديا حين حدث انقلاب عسكري، غير أنه لم يستمر، واضطر الانقلابيون للعودة إلى الترتيب المتفق عليه سابقا، بعد أن أدت الضغوطات الدولية والداخلية إلى تقليل الخيارات المتاحة أمام قادة الانقلاب، فقد ثبت أنّه يمكن لعملية إصلاح المؤسسات العسكرية أن تكون جزءا من استراتيجية وقائية دولية، حيث يمكن التقليل تدريجيا من احتمالية وقوع انقلابات عسكرية، من خلال ترسيخ قيم الاحتراف في المؤسسات العسكرية[13]، وفي ظل إجماع دولي على أهمية كمبوديا في منطقة الهند الصينية، فقد أدى تحسن العلاقات بين الصين وفيتنام إلى سحب الأخيرة لقواتها من كمبوديا، وتم التوصل إلى اتفاق حول السلام ومعالجة القضايا المتعلقة بالدمقرطة وعودة اللاجئين، وحماية حقوق الإنسان، ونزع الأسلحة ، ولتعزيز الوضع الجديد لكمبوديا تم العمل على قبولها ، وكذا فيتنام في منظمة دول جنوب شرق آسيا.[14]

## المحور الثاني : تقدير المعاناة وأمال العدالة الانتقالية في كمبوديا

تمثل التجربة المريرة التي قاساها الشعب الكمبودي تحت حكم الخمير الحمر واحدة من أهم القضايا التي تشكل تحديا أمام مسألة إعادة الثقة لما يوصف بالضمير العالمي، وقيم الإنسانية والإنصاف، خصوصا وأن ما حجم تلك المعاناة لم يعد خافيا على الرأي العام المحلي والدولي، بما جعل مسار العدالة الانتقالية في هذا البلد، يفرض نفسه كأولوية من أولويات

الجهد القضائي والقانوني الدوليين.

## أولا : السجل الإجرامي للخمير الحمر: نحو إنصاف الضحايا

شهد عهد الخمير الحمر والحرب الأهلية التي كانوا طرفا فيها، حالة من الدمار والخسارة الاقتصادية، وفقدان الكرامة الإنسانية، والصدمة النفسية والحزن الناجم عن فقدان أحد الأقرباء، وتأثر الكمبوديون من تبعات العنف الذي وقع عليهم، بشكل لم ينطبق فقط على الناجين من المأساة، ولكن أيضا الشباب الذين لم يعايشوا تلك الأحداث الدامية ، فلقد كان شعورا بانحدار قيمة الأفراد الذاتية، وتزايد إحساسهم بالضعف، وتخلي العالم عنهم خلال عمليات القتل الجماعي إبان فترة الخمير الحمر، ولقد شملت لائحة الاتهامات الموجهة لقادة هذا النظام:

### 01-الإبادة الجماعية:

لقد تضمنت برامج عمل جماعة الخمير الحمر سياسات قامت على إشعال حرب طبقية، وتبنت اعتقادا بالمساواة المجتمعية التامة[15]، وفي سبيل ذلك تعمّد الخمير الحمر تفريغ المدن، ومنع الأموال، وإعدام المثقفين، بشبهة التعلم والثقافة الغربية، كل ذلك في محاولة يائسة من أجل تأسيس «المدينة الزراعية الفاضلة»، ولكن بدلاً من تأسيس تلك المدينة المنشودة، انتهى الأمر بتلك الجماعة إلى ارتكاب جرائم إبادة جماعية، وكان من الصعب فهم ذهنية قادة الخمير الحمر في أن يشرحوا كيف ولماذا طبّقوا بطريقة منهجية ومحسوبة، بين 1975 و1979 نظرية ماركسية مجنونة قضت بفعل الإرهاق والجوع والمرض والتعذيب والإعدامات على مليوني شخص، أي ما يعادل ربع سكان كمبوديا حينها[16].

إن السؤال الذي طالما طرح : ما هي الجرائم المحددة التي يجب اتهامهم بها، بما أن معظم ضحاياهم كانوا كمبوديين آخرين، بما يجعل اتفاقية منع الإبادة لا تنطبق بحرفيتها على أغلبية عمليات القتل هذه، لكن مع جمع الأدلة وتوثيق الشهادات، أشارت التهم على وجه التحديد إلى ما يتردد حول الإبادة الجماعية لاثنتين من الأقليات في كمبوديا: عرقية الـ تشام المسلمة[17]، والعرقية الفيتنامية، ناهيك عن عمليات القتل الجماعية ضد العرقية الكمبودية.

من أجل إثبات جريمة الإبادة الجماعية، كان على الادعاء في المحاكم الكمبودية، والمحكمة التي تم تكوينها في كمبوديا لمتابعة الانتهاكات الواقعة في فترة الخمير الحمر، أن يكشف النية المبيتة التي ساورت الخمير الحمر وقادتهم للقضاء على كل المنتمين لجماعة عرقية أو دينية أو جزء منهما، وتأخرت الإدانة ضمن هذا المسار، كون التهمة أصعب ما يمكن إثباته، حيث إن وجود دليل على قتل جماعي لم يكن يكفي لإثبات تهمة الإبادة الجماعية.

**02-جرائم ضد الإنسانية:**

تندرج تحت هذه الفئة جرائم القتل والإبادة والاستعباد والترحيل والتعذيب والاغتصاب والأفعال غير الإنسانية الأخرى، ولقد استنتجت دراسة قامت بها وزارة الخارجية الأمريكية سنة 1998 أن بالإمكان محاكمة الخمير الحمر على جرائمهم ضد الإنسانية، وحاولت الولايات المتحدة وحكومات أخرى سنة 1998 تقديم بول بوت زعيم الخمير الحمر، ولكن بلا نجاح.[18]

إن الجرائم ضد الإنسانية في كمبوديا خلال فترة الخمير الحمر، كانت أفعالا ارتكبت في إطار تعدٍّ واسع الانتشار أو ممنهج ضد المدنيين على أساس قومي أو سياسي أو عرقي أو عنصري أو ديني، وما مارسه الخمير الحمر من قتل منظم، وتصفية وعمل إجباري قسري وتعذيب وتهجير إكراهي للسكان، يشكل دليلاً دامغاً على الاضطهاد الجماعي، وتظهر محاكمة الخمير الحمر على جرائم ضد الإنسانية أنّ الاتهامات بالاضطهاد والتصفية والقتل هي في قلب جرائمهم.

**03-جرائم الحرب:**

تشير تلك التهمة من الناحية الفنية، إلى الانتهاكات الخطيرة لاتفاقيات جنيف لعام 1949م؛ تلك الاتفاقيات موضوعة من أجل حماية الأشخاص والممتلكات خلال النزاعات الدولية المسلحة، وانتهاك تلك الاتفاقات يشار إليه على أنه جرائم حرب، والقتل العمدي والتعذيب والإصابة الخطرة وحرمان أسرى الحرب أو المدنيين من حق المحاكمة العادلة، أمور تشكل جرائم حرب إذا ما ثبتت، وتوصلت التحقيقات التي تمت مباشرتها في كمبوديا إلى تحديد لائحة الاتهامات ضد قادة الخمير الحمر، وفي مقدمتها عمليات القتل الواسعة، حيث يقدر أن ما بين 1.7 و2.2 مليون شخص قتلوا في ظل حكم الحركة، ويقدر عدد من ماتوا نتيجة للعنف بنحو 800 ألف شخص، بينما يعزى موت البقية إلى العمل المفرط والجوع والمرض [19]، وحتى بعد الحرب، حين يذهب الناس إلى الحقول لزراعة أو رعاية الحيوانات، فإن تبعات الحرب الأهلية مستمرة، حيث أن هناك الملايين من الألغام ، وبعضها دفن وتغير مكانه بفعل العوامل الطبيعية، ومازال يشكل خطرا على الأفراد، الذين تعرض الكثير منهم لإعاقات وعاهات جسمانية حولت نمط حياتهم.

إن ما مارسه الخمير الحمر من قتل منظم وتصفية وعمل إجباري قسري وتعذيب وتهجير إكراهي للسكان يشكل دليلا دامغا على الاضطهاد الجماعي، وتظهر محاكمة هؤلاء على جرائم ضد الإنسانية أن الاتهامات بالاضطهاد والتصفية والقتل هي في صميم جرائمهم.[20]

## ثانيا : عناصر تطبيق العدالة الانتقالية في كمبوديا

يربط مفهوم العدالة الانتقالية بين مفهومين هما العدالة والانتقال ، ولكن المعنى الدلالي الأدق للمفهوم يعني : تحقيق العدالة أثناء المرحلة الانتقالية التي تمر بها دولةٌ من الدول،

وتهدف هذه العدالة إلى التعامل مع إرث الانتهاكات بطريقة واسعة وشاملة تتضمن العدالة الجنائية، وعدالة إصلاح الضرر، والعدالة الاجتماعية، والعدالة الاقتصادية، وهي إضافة إلى ذلك ترتكز على اعتقاد مفاده أن السياسة القضائية والعدالة يجب أن تتضمن تدابيرا تتوخى هدفا مزدوجا؛ وهو المحاسبة على جرائم الماضي ومنع الجرائم الجديدة في المستقبل، مع الأخذ في الحسبان الصفة الجماعية لبعض أشكال الانتهاكات، ومراعاة السلم الأهلي في أن معا [21]، ويمكن التطرق إلى تلك العناصر على النحو التالي:

### 01-المحاكمات الجنائية

منذ إسقاط الخمير الحمر، لم يُبذل أي جهد حقيقي لتقديم قادتهم للعدالة، ففي صيف عام 1979 نظم لهم الفيتناميون محاكمة صورية غيابية، ومنذ ذلك الحين، لم يُبذل ولوقت طويل، أي جهد فاعل لتقديمهم للعدالة، جزئياً يعود ذلك لأسباب سياسية، ولقد وقّعت الأمم المتحدة في تسعينيات القرن الماضي، اتفاقا تاريخيا مع الحكومة الكمبودية قضى بمحاكمة قادة الخمير الحمر، ووقّع الاتفاق الذي تطلب الوصول إليه أربعة أعوام من المفاوضات الشاقة الخبير القانوني للأمم المتحدة هانز كوريل **Hans Corell**، وكبير المفاوضين الكمبوديين الوزير سوك آن **An Sok** في احتفال رسمي بالعاصمة بنوم بنه، وتعتبر هذه الاتفاقية التي تم التوصل إليها بعد 24 عاما من تخلي الخمير الحمر عن السلطة وست (06) سنوات من مطالبة الحكومة الكمبودية بمحاكمة المتهمين بارتكاب المجازر، إنجازا كبيرا لكمبوديا وللمجتمع الدولي، حيث عُهد باختصاص النظر في انتهاكات المرحلة السابقة للقضاء الوطني والمختلط، عبر التوقيع على اتفاق مبادئ، بين الأمم المتحدة والحكومة الكمبودية، يقضي بتأسيس هيئة قضائية استثنائية، تتألف من ممثلي ادعاء وقضاة دوليين وكمبوديين، مهمتها إجراء التحقيقات ومحاكمة كبار زعماء «كمبوديا الديمقراطية» وأولئك الذين يتحملون أكبر المسئولية عن الجرائم التي ارتُكِبت تحت حكم الخمير الحُمر، وقد وافق المجلس الأعلى للقضاء الكمبودي على ترشيح 13 من القضاة والمدعين الدوليين إلى جانب 17 من القضاة الكمبوديين، للعمل في هذه المحكمة الاستثنائية.[22]

من خلال هذه المحكمة تمت مباشرة تجربة غير عادية في القانون الدولي، وخلال الأعوام الثلاثة القادمة سعت الغرف الاستثنائية لخلق معايير المساءلة القانونية لواحدة من أبشع جرائم الإبادة الجماعية في القرن العشرين، ومن بين الذين تتم محاكمتهم: اثنان من أقرب أتباع بول بوت وأكثرهم نفوذاً، وهما نوان تشيا **Nuon Chea**، زعيم لحزب الخمير الحمر، والنائب الأسبق لرئيس مجلس الوزراء للشئون الخارجية إينغ ساري. **Ieng Sary**[23]

إن المدة الزمنية التي مضت على ارتكاب الجرائم، وهي أكثر من ثلاثين سنة في بعض الحالات، تمنع إجراء أي مقارنات، فقد عقدت محاكمات جرائم الحرب الأخرى مباشرة بعد حدوثها، ولكن غياب التحقيقات والأدلة لاسيما الشهادات أو صعوبة إجراءها ، لسبب مادي

كطمس معالم الجريمة، أو قانوني كعدم وجود نظام قانوني فعّال في كمبوديا لحماية الشهود، أو الاحتجاج بتقادم الجرم أو مبدأ عدم رجعية القوانين الجزائية الجديدة، وبالفعل فقد ثبت تأخير شديد في مباشرة الإجراءات، بما عقد مهمة حفظ الأدلة، بما فيها الذاكرة البشرية، وهو الأمر الأساسي لإثبات الإدانة والتجريم، كما أن المحاكمات ظلت تقام في مجمع عسكري بعيد عن وسط العاصمة، الأمر الذي صعب على الناس العاديين متابعة هذا الحدث التاريخي، إضافة إلى افتقار كمبوديا للمحامين المؤهلين، وذلك لأن حكم الخمير الحمر قضى تقريباً على مهنة المحاماة، ضمن مسعى للقضاء على الطبقة المتعلمة، خاصة وأنه وعلى عكس الإجراءات المتبعة في محاكمات جرائم الحرب الدولية المختلطة، لا يسمح القانون الكمبودي إلا للمحامين الكمبوديين بتمثيل المتهمين.[24]

إن القضايا المثارة بشأن إجراء المحاكمات هي في غاية التعقيد، وكثيراً ما تتضمن ليس فقط مسائلا لم يسبق لها مثيل في ساحات القانون الدولي، بل إنها تشتمل أيضاً على الآلاف من الشهود، الذين خلفت عليهم معاناتهم الشخصية آثاراً نفسية مؤلمة، علاوة على الحاجة المستمرة إلى ترجمة فورية على درجة عالية من الدقة والكفاءة، فضلاً عن تكتيكات مقاطعة الإجراءات التي يجيدها بعض المتهمين، لكن بالرغم من ذلك فإن النموذج الكمبودي ربما يكون الأكثر تجليا فيما يثيره من تحديات أمام دارسي القانون الدولي، عند التطرق إلى تطبيقات العدالة الانتقالية.

### 02-كشف الحقيقة

يحقّ للمجتمعات والأفراد معرفة الحقيقة بشأن الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان عقب نزاع مسلّح أو ممارسات القمع، وتقرّ الثقافات جميعها بأهمية الحِداد المناسب من أجل تحقيق الشفاء على الصعيد الشخصي والاجتماعي، ويقرّ القانون الدولي بوضوح بحقّ الضحايا والناجين في معرفة ظروف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بحقّهم، وهويّة المسؤول عنها[25]، ولا يزال القانون الدولي في تطوّرٍ، في هذا المجال ومن حيث مفهوم حقّ المجتمع في معرفة الحقيقة.

في كمبوديا ومنذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، تم تشكيل هيئة مختصة بتطبيق العدالة الانتقالية ضمن ما يطلق عليه اسم لجان الحقيقة Truth Commissions[26]، وجاءت هذه الهيئة تعبيرا عن جهود هيئات مؤقتة مستقلة وغير حكومية، تم تأسيسها في كمبوديا لتقوم بدور التحقّق والتحري والتحليل والتحكيم والاقتراح، من أجل العمل على كشف الحقيقة بالتحقّق والتثبّت من الوقائع وسماع الشهادات وتحديد الضحايا والمسؤولين عن الانتهاكات الأخطر لحقوق الإنسان؛ ثم تحديد حاجات الضحايا، وقامت هذه اللجان بإعداد تقريرها النهائي المتضمن كشف الحقيقة والتوصيات بخصوص الإصلاحات الممكنة والتعويضات.[27]

لقد تم التركيز في هذا الإطار على جانب مهم من جوانب كشف الحقيقة، وهو الحق في معرفة مصير المختفين قسرياً، وهو ملف في غاية الأهمية من الناحية الإنسانية، بكشف مصائرهم وتحرير ذويهم من قيد الذاكرة والاحتمالات، ومن الناحية العمليّة لضمان نجاح عملية العدالة الانتقالية بغلق هذا الملف وتجاوز أحداث الماضي، على اعتبار أن قضايا الاختفاء القسري في كمبوديا عدت من أهم عقبات إقامة الحقيقة.

### 03-التعويضات وجبر الضرر

يعتبر تقديم التعويضات اعترافا بالذنب وإقرارا بالمسؤولية من الجهة الرسمية التي شغل المتهمون فيه المناصب الرسمية والسلطة التي بمقتضاها دفعوا المرؤوسين إلى إطاعتهم وتنفيذ تلك الأعمال الوحشية، ويأتي قبولها كخطوة من الضحايا في اتجاه الاستعداد للمصالحة [28]، وإذ يتساءل الفيلسوف الأمريكي جون راولز John Rawls: «**ما معنى الحريّة لمن لا يملك شيئاً ؟ « فإننا نستطيع أن نتساءل بدورنا، ما معنى العدالة دون تعويض الضرر**؟ بمعنى أن تكريس نظام العدالة لأي قيمة، مهما كانت سامية كالحرية غير كافٍ بذاته، دون ضمان الحقوق وصيانتها، وهذا يتضمن إقرار مبدأ المسؤولية وتعويض الضرر[29]، وفي هذا الإطار اعتبرت آليات التعويض في إطار العدالة الانتقالية أمراً أساسيّاً لم يكن بالإمكان الاستغناء عنه في الحالة الكمبودية.

لقد سعى القائمون على تجسيد العدالة الانتقالية في كمبوديا، إلى الدفع أن يتضمن التعويض عن الضرر الجانب المادي والجسدي والنفسي والمعنوي، وحتى لا يشكل الإحساس بالظلم ذريعة أخرى للاحتجاجات والاشتباكات ، فبالنسبة للحالة الكمبودية طرحت آليات التعويض مشاكل عدّة ، أهمها عنصر التمويل، حيث أن مرحلة ما بعد الصراع في البلاد كشفت عن كمّ الخسارة وكلفتها[30]، وفي ظل حالة من التراخي الدولي، اتضح أن معالجة أثار تلك الحقبة الرهيبة سترتب التزاماتٍ واستحقاقاتٍ مرهقة للدولة الخارجة لتوها من حال دمار اقتصادي وحرب أهلية دامية، ومنشغلة بإعادة الإعمار وتأهيل البنية التحتية، وفي جانب أخر طرحت مسألة تحديد مستحقي التعويض، وتحديد صفة الضحية، وكذا مبلغ التعويض.

### 04-الإصلاح المؤسسي:

لإنجاح العدالة الانتقالية في أي بلد تطبق فيه، يجرى إصلاح لمؤسسات الدولة سيئة الأداء مثل القوات المسلحة والشرطة والمحاكم، وكذا إصلاح مؤسسات الدولة لضمان منع تكرار ما حدث من انتهاكات عن طريق تلك المؤسسات، أوعن طريق القائمين عليها[31]، وحيث أن من أهم غايات العدالة الانتقالية التي تم السعي لتجسيدها في كمبوديا خلال تسعينيات القرن العشرين، ، وبناء على هذه الرؤية تمت إعادة هيكلة الأجهزة والمؤسسات المشتبه بارتكاب منتمين لها انتهاكات لحقوق الإنسان، أو إساءة استعمال السلطة، وذلك لإزالة الأسباب والعناصر التي

أدت إلى تلك الانتهاكات والممارسات التعسفية، أو القمعية، وبما يضمن تعديل أنماط ممارسات السلطة نحو الشفافية، والنزاهة، ومراعاة حقوق الإنسان.

لقد عملت الطبقة السياسية والمجتمع المدني وأسر الضحايا في كمبوديا على توسيع إجراءات العدالة الانتقالية، لكي تتضمن إصلاح مؤسسات الدولة، وإرساء مبادئ سيادة القانون التي يجب أن تحكم عمل تلك المؤسسات، ومن أهم المؤسسات التي شملها الإصلاح المؤسسي في كمبوديا خلال المرحلة الانتقالية، الأجهزة الأمنية التي تمت إعادة تقييم بنائها وبنائها من جديد، ومراجعة أعمال القائمين عليها ، والعاملين بها بشكل دوري، فضلا عن أنه تمت مراجعة التشريعات واللوائح والقرارات المنظمة لعملها، وتعديلها، وإعادة هيكلة الجيش والشرطة والقضاء، وسعى الكمبوديون خلال المرحلة الانتقالية وبإشراف دولي إلى إيلاء أهمية قصوى للتدريب، والتأكيد على رفع الوعي بمبادئ حقوق الإنسان.[32]

### 05-تخليد ذكرى الضحايا

لقد عمدت السلطات الكمبودية إلى تخليد ذكرى المأساة التي تعرض لها الشعب الكمبودي على مدار سنوات من القتل والاضطهاد، وفي سبيل ذلك سعت إلى ترميم حقول القتل في العام 2011، وحولتها إلى موقع يوثّق الفظائع التي ارتكبها المتطرفون الماويون، مبادرة لها من الدلالة الرمزية في نفوس الكمبوديين، خاصة وأن ظل زعيم الخمير الحمر بول بوت Pol Pot لا يزال يخيم على الضحايا والناجين من هذه الديكتاتورية الرهيبة، بحكم أنه توفي في العام 1998 دون محاكمة، ويتوسط حقول القتل معبد «باغودا الجماجم»، المؤثر في الزوار، ومن ضمن أعمال الترميم، فقد تم إضافة مكبرات الصوت لتمكن الزائر من الاستماع إلى أصوات أباطرة الموت من جلادي الخمير الحمر، وتطغى عليها أصوات ضحايا التعذيب من النساء والأطفال، الذين تعرضوا للضرب حتى الموت.[33]

وتجسّد تلك المواقع التذكارية الماضي المظلم من تاريخ كمبوديا، الذي مزّق أوصال البلاد، ويكفي للسائح أو الزائر وهو ينظر إلى تلك الرموز أن يلحظ مدى الأثر السلبي الذي خلفته تلك السنوات العصيبة، كيف لا وجرائم الإبادة كانت السبب مثلا في أن 70 في المائة من سكان كمبوديا تحت سن الثلاثين.

### الخاتمة :

تعد العدالة الانتقاليّة من النظم القانونيّة حديثة العهد، وقد غدت عقب التطبيقات المتكرّرة، والصراعات الداخليّة العنيفة التي تجتاح العالم اليوم، محل اهتمام العديد من مراكز البحث والدراسات في مختلف المجالات، القانونيّة والسياسيّة والاجتماعيّة، وفي سبيل تحقيق القيم الأصيلة للعدالة الانتقالية، أنشأت الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، لكي تتولى إجراءات التحقيق والمحاكمة فيما يتعلق بكبار زعماء

«الخمير الحمر» وغيرهم ممن يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، والجرائم الأخرى بموجب القانون المحلي، والتي ارتُكبت خلال الفترة من 17 أفريل 1975 إلى 06 يناير 1979.

لقد قدمت المحاكمات العامة الفرصة في كمبوديا لبلوغ الحقيقة، والاعتراف بمعاناة الضحايا وتحقيق الرغبة المتأصلة في الأخذ بالثأر، كما أنه نظر إليها أن بإمكانها تلبية مطلب العدالة، وبإلقاء مسؤولية ارتكاب الجرائم على قادة من الخمير الحمر تم تقديمهم للقضاء، وبذلك عملت هذه المحاكمات على التقليل من المسؤولية الجماعية للمجموعة العرقية التي ينتمي إليها هؤلاء المتهمون، كما يرجى أيضا من خلال تلك المحاكمات أن تساعد من خلال معاقبتها للمتورطين في تلك الأعمال الوحشية، على منع تكرار تلك الأعمال، إذ أنها توضح أن الجناة يمكن الإمساك بهم ومحاكمتهم وإنزال العقاب بهم.

## الهوامش :

1 سميرة عوينة ، جريمة الإبادة الجماعية في الاجتهاد القضائي الدولي، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير علوم قانونية، تخصص قانون دولي إنساني، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2013، ص:19.

2 بحسب شهادة الكسندر سولجنستين الأديب الروسي الحائز على نوبل ، فإن 55 مليون سوفيتي اختفوا أثناء الحكم البلشفي ، ومن ذلك ما قام به ستالين من إبادة لأربعة ملايين على الأقل من الأوكرانيين بتجويعهم حتى الموت.

3 Kuper, Leo Genocide: Its Political Use in the Twentieth Century, Yale University Press,1982, P:23.

4 Ibid

5 محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الكتاب الأول، الجزء الثالث( الجزائر: دار هومة، ط01، 2003)، ص:151.

6 فينساي شيتاي، الإبادة الجماعية : التعبير اللفظي والشيء، في برتران بادي وساندرين تولوتي(محرر)، أوضاع العالم2009: 50فكرة رئيسة لفهم أخر تطورات العالم، ترجمة جورجيت فرشخ وماري يزبك (لبنان: بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ط01، 2009)، ص61.

7 أحمد يحي، كمبوديا..تاريخ عريق ومعابد أسطورية ، جريدة البيان، الامارات العربية، 2017/08/11. العدد 13865، ص13.

8 Suzannah Linton, New approaches to international justice in Cambodia and East Timor, RICR Mars IRRC, March 2002 Vol. 84 No 845,p:96.

9 Ibid.

10 السيد شبل، الدعم الأمريكي للخمير الحمر.. الجملة المفقودة في قصة كمبوديا، 2017/01/24، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.asianewslb.com/index.php?page=article&id=50300

11 التسمية الانجليزية: UNITED NATIONS TRANSITIONAL AUTHORITY IN CAMBODIA

12 آلان غيرسون، نات.ج.كوليتا، خصخصة السلام من النزاع إلى الأمن، ترجمة أسعد حليم،(مصر: القاهرة، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العالمية، ط01،2004) ص:110.

13 بيترفالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات،: الحرب والسلام والنظام العالمي،ترجمة سعد فيصل السعد، محمد دبور(الأردن: عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط01، 2006)، ص:213.

14 المرجع نفسه، ص:286.

15 أرفين شتاوب ودانييل بارتاب ، الإبادة الجماعية والقتل الجماعي والنزاع المتصلب: الجذور والتطور والوقاية، في دافييد أو. سيرز وأخرون (محرر)، المرجع في علم النفس السياسي، ج02، ترجمة ربيع وهبة وآخرون، ( مصر: القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط01، 2010)، ص:1193

16 تستخدم كلمة الإبادة عادة للإشارة إلى تلك الفترة، لكن الأمم المتحدة لا تصف الفظاعات المرتكبة بحق شعب الخمير بالإبادة. ويقتصر الاتهام على مجازر بحق الفيتناميين والأقلية الإثنية تشام المسلمة.

17 ترجع جذور المسلمين الكمبوديين الذين يطلق عليهم «شام» أو «تشام» - ولا علاقة لهم بشامنا العربية - إلى حضارة عظيمة سادت في شرق آسيا لأكثر من ألف عام وكونت مملكة الشامبا التي كانت تعبيرًا عن التأثيرات الهندية في هذه المنطقة، ولقد تعرض المسلمون في كمبوديا خلال حكم الخمير الحمر للقتل والتعذيب والتشريد وتهديم المساجد والمدارس، وحرم عليهم ممارسة الشعائر الدينية ، وقد قتل خلال حكمهم حوالي 500 ألف مسلم من بين 700 ألف مسلم كمبودي، فيما أجبر الباقون على الهجرة إلى تايلاند وماليزيا، أو اضطروا إلى اللجوء إلى مناطق العزلة في الغابات وعلى المرتفعات. أنظر: جميل عبد الله محمد المصري، حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة، (السعودية: الرياض، مكتبة العبيكان، 2009)، ص ص591،592.

18 وليام شوكروس ، الاضطهاد على أسس سياسية أو عرقية أو دينية، في روي غتمان وديفد ريف (محرر)، جرائم الحرب: ماذا ينبغي على الجمهور معرفته، ترجمة غازي مسعود، (الأردن: عمان، دار أزمنة للنشر والتوزيع، ط01،2003)، ص ص 216-213

19 عمرو شيخ العرب، بول بوت...سفاح قتل ربع شعبه، جريدة الوسط، الكويت، العدد 2725 ، 30/06/2016، ص10.

20 حددت محكمة نورمبرغ ومحاكم لاحقة الأفعال التالية، بأنها تشكل عناصر اضطهاد:

- حرمان المرء من حقوق المواطنة والتدريس وممارسة مهنة ما، والحصول على التعليم والزواج بحرية.

-الاعتقال والحجز والضرب والتشويه، ومصادرة الملكية.

- الإبعاد إلى غيتوات والعمل الاستعبادي والتصفية.

- سلب وتدمير الأعمال كوسيلة للإرهاب أو لعلاقته بأشكال عنف أخرى.

- حرمان المرء من حقوق المحاكمة العادلة.

- الغرامة الجماعية والوعظ بالكراهية، والتحريض على القتل والتصفية.

21 خميس دهام حميد، العدالة الانتقالية دراسة مقارنة ما بين دولة جنوب افريقيا والعراق، (الأردن: عمّان، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2017)، ص19.

22 عبد المجيد زيد المرهون، الأمن الدولي الإنساني في ضوء التجربة الكمبودية، جريدة الرياض، السعودية، العدد 13899، 2006/07/14.

23 James A. Goldston , Dina Nay ,Judgment in Phnom Penh, Jun 23, 2006 : https//:goo.gl/Luo4Cc

24 عبد المجيد زيد المرهون، الأمن الدولي الإنساني في ضوء التجربة الكمبودية، جريدة الرياض، السعودية، العدد 13899، 2006/07/14.

25 خالد الشرقاوي السموني، العدالة الانتقالية: اثبات الانتهاكات...محاسبة مرتكبها وتهيئة مناخ المصالحة، جريدة الصباح، العراق، العدد 3631 ، 2106/03/09، ص14.

26 يجب التفرقة بين لجان الحقيقة ولجان كشف الوقائع، فالأولى لا تتعلّق بحادث واحد بل بحقبة زمنية كاملة تشمل كل الانتهاكات من أي نوع والتي ارتكبت خلالها، وهي كذلك ذات مهمة أعقد، فكشف الضحايا والجناة بالنسبة للتحقيق في وقائع معينة أمر أبسط منه في عمل لجان الحقيقة حيث أعداد الضحايا والجناة أكبر وحيث قد ينقلب الضحايا جناة في مرحلة لاحقة، وكذلك تختلف اللجنتان في أدوات العمل، فلجان الحقيقة بخلاف لجان إقامة الوقائع تتعدى الطرق التقليدية في التحقيق، وأخيرا تبحث لجان إقامة الوقائع في الحقيقة الواقعية وتصدر تقريرها بخصوصها، في حين تتعدى لجان الحقيقة هذا الدور إلى مهام أخرى، كاقتراح إصلاح مؤسساتي معيّن أو إجراءاً للتعويض... إلخ.

أنظر: ساندرين لوفران، لجان تقصي الحقائق: نموذج "غير عادل" من العدالة، في برتران بادي وساندرين تولوتي(محرر)، أوضاع العالم 2009، مرجع سابق، ص ص: 66-70.

27 خالد الشرقاوي السموني، العدالة الانتقالية: اثبات الانتهاكات...محاسبة مرتكبها وتهيئة مناخ المصالحة، جريدة الصباح، العراق، العدد 3631 ، 2106/03/09، ص14.

28 أرفين شتاوب ودانييل بارتاب، مرجع سابق، ص: 1224.

29 عادل ماجد، العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، أبريل 2013. ص 91.

30 سليمان علي سليمان، العدالة الانتقالية: من بلاد الباسك إلى أوكرانيا، مجلة دلتا نون، العدد الثاني، يناير 2015، ص96.

31 عبد المجيد زيد المرهون، الأمن الدولي الإنساني في ضوء التجربة الكمبودية، جريدة الرياض، السعودية، العدد 13899، 2006/07/14.

32 يمكن لأجل التوسع في هذا الإطار؛ مراجعة تقرير المقرر الخاص ب. سوبيدي المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، الصادر عن مجلس حقوق الانسان الدورة الرابعة والعشرون، الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ:2013/08/05م ، متوفر على الرابط:

www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/.../A_HRC_36_24_ARA.doc

33 قناة CNNالعربية، سجون سرية وحقول للقتل. التاريخ المظلم لـ«الخمير الحمر» في كمبوديا، تقرير اخباري بث بتاريخ :28 2014/08/ ، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://arabic.cnn.com/entertainment/2014/08/28/cambodia-dark-past